جوازات سفر أجنبية، لمنعهم من زيارة بلدهم، خصوصاً مع ارتفاع نسبة زيارة هؤلاء لأرضهم، وفي كل مرة يوقف الاسرائيليون شخصاً بتهمة التجسس لمصلحة حزب الله».

وسخرت زمزم من تقارير إعلامية إسرائيلية ذكرت أن زوجها تلقّى 2300 دولار من حزب الله عام 2009، و800 دولار في 2011، وقالت: «يملك زوجي شركة سيارات أجرة في السويد ولسنا في حاجة إلى هذه الأموال».

من جهتها، نفت محامية خيزران، ليا تسيمل، في حديث مع «هآرتس»، اتهام النيابة العامة الاسرائيلية لموكلها بالتجسس، قائلة إنه «نقل معلومات فقط، ولخيزران أقارب في كل من لبنان وإسرائيل، وقد رفض تجنيدهم لمصلحة حزب الله»، فيما أصدر جهاز الامن الداخلي «الشين بيت» بياناً أمس أعلن فيه أن «اهتمام حزب الله بمراقبة المرافق العسكرية الإسرائيلية دليل على أنهم يستعدون للحرب المقبلة مع إسرائيل، وتحديد مواقع لتكون بنك أهداف».

وكشف الاعلان عن اعتقال خيزران أن الهدوء الذي يخيّم على الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة لا ينسحب على الجبهات الاخرى التي يخوض فيها الطرفان حروباً يحكمها نوع آخر من المعادلات لا تقل أهمية عن حرب الصواريخ والمدافع، وهي الحرب الاستخباراتية.

حرب التجسّس المفتوحة

معلوم أن «حزب الله» يواصل معاركه الامنية ضد العدو، ومنها ما يحمل طابعاً هجومياً وآخر دفاعياً. ويندرج ضمن هذا الاطار الجهد المركز على استئصال شبكات العملاء التي زرعتها إسرائيل في الساحة اللبنانية. وسجل حزب الله في هذا المجال أكثر من إنجاز نوعي كان لها تداعياتها الكبيرة على فهم الاسرائيلي لحزب الله، وقد تكون هذه الشبكات قد ساهمت في تجنيب العدو الوقوع في تقديرات خاطئة كان يمكن أن تستعجل وتستدرج حرباً تدميرية متبادلة بين إسرائيل ولبنان. الى ذلك، تكمن أهمية ما تم استئصاله من خلايا تابعة للعدو في الساحة اللبنانية، في أنها سلبت الجيش الاسرائيلي جزءاً أساسياً من عيونه وأذرعه التي كان يمكن الاستناد اليها في الكثير من مفاصل ومحطات المواجهة المفترضة. وقد لا نحتاج الى المعطيات والمعلومات للجزم بأن هذه المعركة مستمرة باستمرار الصراع. ورغم ما تنطوي عليه عمليات كشف العملاء في أي ساحة أو جسم تنظيمي من أبعاد معنوية وعملانية سلبية، يكمن الوجه الآخر لهذا الكشف في كونه يمثل إنجازاً نوعياً «لكلا الطرفين» في الكباش الامني والاستخباري، خاصة أن كشفهم وتفريغهم من المعلومات التي تمكنوا من إيصالها الى العدو، قد يسمح بتحويل ما كان تهديداً الى فرصة يمكن استثمارها من قبل الاجهزة المختصة في هذا المجال.

وبعيداً عن التدقيق في صحة كل ما نشرته إسرائيل من معلومات ومعطيات تتصل بنشاط حزب الله الاستخباري في الساحة الاسرائيلية، بما فيها الاعلان عن اعتقال خيزران، فإن أبرز معالم كشف العدو طوال السنوات الماضية عن شبكات تعمل للمقاومة في عمقه الاستراتيجي، ينطوي أيضاً على مؤشرات تطال طابع المعركة القائمة، والمدى الذي يمكن أن تبلغه المواجهة العسكرية الواسعة بينهما، في حال نشبت.

ومن أبرز المؤشرات أن صمت المدافع والصواريخ لا ينسحب على كل نشاطات حزب الله، بل ما زال العدو الاسرائيلي يحتل رأس سلم الاولويات لديه، وأن مواجهته للخطر التكفيري لم تكن على حساب الاستعداد ومواصلة رفع الجاهزية في مقابل جيش العدو.

وفي سياق التعامل مع الحادثة كواقعة، فإن العدو يكون قد سجل إنجازاً استخبارياً في مواجهة نشاط

> **حسن خيزران، فلسطيني والدته لبنانية، ويحمل الجنسية السويدية**

المقاومة. لكن تأخره النسبي في الكشف قد يكون ساهم في إيصال المعلومات المطلوبة لحزب الله، خصوصاً أن الحديث يدور عن أهداف منتشرة على مستوى دولة. وفي هذه الحال، عادة ما تتّسم الاهداف التي يهتم بها حزب الله بطابع الثبات، أي إنها أهداف لا يمكن تحريكها أو تبديلها.

وبحسب ما تم استخلاصه من الكثير ممّا أعلنه العدو عن شبكات المقاومة، يلاحظ أن حزب الله كان يركز جهوده على العمق الاستراتيجي للعدو وعلى جبهته الداخلية التي ستكون جزءاً أساسياً من جبهات القتال، وهو ما أقرّ به نتنياهو خلال مناورة «نقطة تحول» الاخيرة عندما قال: «اكتشفنا أن الجبهة الداخلية باتت جزءاً أساسياً من جبهات القتال». ويدرك العدو في هذا السياق أن نشاطات حزب الله الاستخبارية في عمقه الاستراتيجي تعني أن هذا العمق سيكون جزءاً أساسياً من أهداف صواريخ حزب الله الدقيقة الاصابة والبعيدة المدى وذات القدرة التدميرية.

بهدوء

حسان الشيخ: سوريا في مواجهة الإرهاب... والبلطجية

ناهض حتر

أسوأ اللحظات النفسية التي يمر بها المرء هي اللحظات المركّبة من الزهو بدنوّ الانتصار، والمرارة لاستمرار واقع الخيبة. وقد قاسينا، منذ نهايةَ الأسبوع الماضي، تلك اللحظات الأليمة. سوريا تُمسك بالمعادلات الإقليمية والدولية، وتتحضَّر لنصرٍ صنعه رجالٌ أشاوس، قال الرئيس بشار الأسد، في خطابه الأخير، عن حق، إن الأرض لهم؛ أولئك الذين دافعوا عنها؛ لكن أحدهم، أحد أبطال الجيش العربي السوري الميامين، عاد من الميدان، فالتقى عائلته يوماً أو بعض يوم، ثم ارتقى شهيداً، لا برصاص الإرهابيين، بل برصاص زعيم عصابة بلطجية، هاله أن العقيد حسان الشيخ... لم يعطِهِ الأولوية على دوّار في اللاذقية، فأرداه قتيلاً.

من الأمور الثانوية أن القاتل هو سليمان هلال الأسد، قريب الرئيس. فعصابات البلطجية، وزعماؤها، تحت شعارات الدفاع الوطني والولاء، هي واقعٌ ثقيل أسود، يقبع على صدور السوريين في مناطق الدولة، تماماً كما تقبع التنظيمات التكفيرية الإرهابية على صدورهم، في المناطق المحتلة.

منذ وقت طويل، كنا نراقب نموّ هذه الظاهرة المتكوّنة من عفن الفسادِ وفساد العنف، ومراكز القوى، وتجّار الحرب. تلك الشبكة التي امتصت دماء الشهداء، وسرقت حقوق ذويهم، وعربدت على المواطنين. غير أننا سكتنا، لكيلا نمنح الأعداء ما يتقوّلون به على الدولة الوطنية السورية التي تقع في صلب عقيدتنا وأملنا في مستقبل المشرق. اليوم، لا نستطيع السكوت؛ فنحن نعيش عشية النصر؛ وإذا كان بلطجي أزعر يملك كل هذا القدر من الاستهانة بحياة البشر، بل بحياة ضابط مقدام آتٍ من ساحات الوغى، فيرديه، بدم بارد، بسبب أولويةِ المرور؛ فهل يمكننا، إذاً، أن نأمل بأن تكون الجمهورية، لمن استشهد في سبيلها، وغامر بحياته من أجل وحدتها وكرامتها؛ أم أنها لمراكز النفوذ، والكمبرادور، وشبكات الجريمة، ولتجار الحرب والزعران والبلطجية والفاسدين.

قلبي مدمى للنهاية المأساوية التي ختمت حياة ضابط بطل، في يوم إجازته، وفي قلب اللاذقية، وأمام عائلته، على أيدي مجرم وضيع كان ـ وأمثاله ـ مَن فتح الثغر في جدران القلعة لتمر الرياح الصفراء، إلى وعي السوريين، وتشكّل حواضن المتمردين والإرهابيين.

العقيد حسان الشيخ، مهندس وخبير راداريّ وضابط ميداني مقاتل، خاض معارك شرسة، طوال سنوات الحرب، وتعرض لمحاولات اغتيال حقودٍ نجا منها؛ أرسلته القوات المسلحة، لنباهته واتقانه عدة لغات، في عدة دورات تدريبية، إلى أن صار كادراً عسكرياً من الطراز الرفيع، فاستحق التكريم من الرئيس، وساماً، واستحق التقدير من رفاقه في السلاح، حباً، ومن أهله وناسه ومواطنيه، احتراماً.

ولعل مستوى شخصية المغدور، المطلوب رأسه بالاسم من قبل التنظيمات الإرهابية، يجعلنا نفكر، مرتين، في ما إذا كان قتله تم بسبب خلاف مروري؛ فالأرجح، عندي، أن سليمان هلال الأسد، قبض من الإرهابيين أو الموساد، ثمن قتل ضابط مبدع في سلاح الجو.

جريمة سليمان هلال الأسد مثلثة الأثافي؛ فهي، أولاً، جريمة جنائية بشعة مافيوية ومستهترة ودنيئة. وهي، ثانياً، جريمة في زمن الحرب ضد الجيش العربي السوري ورمزيته وبطولاته. وهي، ثالثاً، جريمة أمن دولة، لأنها تفتّ في عضد الوحدة الوطنية، وتضر بمعنويات الجيش، وتنعكس على أدائه، وجماهير الدولة الوطنية، وتسيء للرئيس. وهذه، كلها، لا تجعل من سليمان هلال، «مجرد مواطن سوري» ـ كما يقول محافظ اللاذقية ـ ارتكب جرما، فيحال إلى التحقيق والقضاء؛ بل هو مجرم حرب، وخائن يطعن جيش الوطن في ظهره، ومخرّب للمعنويات العسكرية، ومؤذٍ لسمعة سوريا، مما يجعل الجهة المعنية بمحاكمته ـ وإعدامه ـ ميدانيا، محكمة يشكّلها الجيش، وتنفّذ حكمها ثلة من رفاق الشهيد، وفي المكان نفسه.

وردتني، حتى كتابة هذه السطور، عشرات الرسائل حول التجاوزات في الساحل السوري، يندى لها الجبين، لن أذكرها حتى أتيقن منها، رغم أنها جاءت من مؤيدين خلّص للرئيس والنظام والدولة. هكذا نفهم انكفاء المواطنين، في عدة مناطق، عن الدفاع عن مناطقهم إلى جانب الجيش العربي السوري؛ فالجيش العظيم يمضي من معركة إلى أخرى، ليخرج المجرمون من جحورهم، فيمارسون البلطجة واللصوصية والاغتصاب.

آلاف الرجال والنساء، من مؤيدي النظام والدولة، يستحلفون الرئيس التدخل لوضع حد لسليمان هلال وعصابته، ولكل العصابات الشبيهة، غير أنني أرى أن اضطرار الرئيس للتدخل لضمان اعتقال الجاني ومحاكمته، في جريمة موصوفة، ناجمة عن سياسات غض الطرف عن العصابات، هو، في حد ذاته، مشكلة؛ فأين هي الدولة، وأجهزتها وقوانينها، إذاً؟

إذا كان الضباط المقاتلون الكبار، لا يأمنون، في الإجازات، على كراماتهم وحيواتهم وأعراضهم، وفي المناطق الآمنة بالذات؛ فما بالك بالمواطنين المدنيين المكسوري الجناح؟

بعض عائلة الرئيس الأسد، هو عبء عليه؛ كيس ملح على ظهر الرئيس، آن الأوان للخلاص منه، كما آن الأوان للتحرر من الخوف والحسابات، لدى المواطن السوري؛ فلا مجال لنصر حاسم، إلا بالتحشيد الجماهيري، القتالي والسياسيي. وهو تحشيد لا يتم بالأوامر أو بالاغراءات، وإنما بمنح السوريين، الشعور بالأمن والمواطنة والكرامة.

المطلوب الآن، بلا تأخير، هيئة عسكرية للقيام بحملة واسعة، وبصلاحيات استثنائية لاعتقال كل أعضاء العصابات الناشطة، تحت يافطة الدفاع عن الوطن، بينما هي تمارس القتل والسطو وفرض الخوّات وسرقة النساء؛ فإذا لم يجر ذلك سريعا، فلعلنا نمنح الزعران، سوريا، كهدية؛ حافظنا عليها، بعشرات آلاف الشهداء، وأعدنا فرض حضورها في السياسة الاقليمية والدولية، ولكننا فشلنا في وضع حد للمتاجرين بمأساتها، والمجرمين المحترفين والفاسدين، ومن يسر معهم من عصابات «داعش» ـ الداخل.

المحررين

طرابلس». وانتهى اللقاء بالدعوة إلى مقاطعة الانتخابات، فيما سحب ريفي ترشّحه بسبب «التدخلات السياسية السافرة».

وأمس، ردّ عون في بيان على اللقاء، فأبدى «حزنه للدعوات إلى تقسيم النقابة»، مشيراً إلى أن ريفي «يعرف ما بُذل من جهد لضمه إلى اللائحة»، ولافتاً إلى أن «ليس في نظام وقانون النقابة مقاعد مخصصة لمناطق ومدن». وأكد أن الدعوة الى الانتخابات «قانونية ومنسجمة مع النظام الداخلي للنقابة وأحكام القانون العام، وهي المرة الأولى منذ العام 1968 التي تراعي فيها ادق معايير الشفافية لجهة احترام المهل واقتصار الجدول الإنتخابي على الذين سددوا اشتراكاتهم، إضافة الى

> **إعلاميو طرابلس والشمال نحو إنشاء نقابة مستقلة**

ان الدعوة اليها تمت وفق الأصول عبر الصحف والمواقع الإلكترونية والرسائل النصية عبر الهاتف الخليوي». واستغرب حديث البعض عن «تدخلات سياسية فيما معظم معظم هؤلاء زاروا مسؤولين حزبيين وسياسيين طالبين دعمهم».

من جهته، النائب محمد كبارة، استنكر «السابقة الخطيرة بتغييب طرابلس»، مؤكداً دعمه «لخيار صحافيي طرابلس والشمال إنشاء كيان نقابي خاص بهم». وأدان عضو كتلة المستقبل معين المرعبي «إبعاد طرابلس والشمال وعكار عن مجلس النقابة»، مؤكداً أن «في ذلك ظلماً سنواجهه بكل الوسائل». ودعا «نواب الشمال وعكار إلى تقديم مشروع قانون معجل مكرر إلى مجلس النواب يقضي بإنشاء نقابة للمحررين في الشمال وعكار». ودعا النائب أحمد كرامي إلى «إصلاح هذا الخلل، وإلا فإن خيارنا الطرابلسي والشمالي سيكون الذهاب إلى إنشاء كيان نقابي خاص بنا».

من جهته، أعلن الزميل يوسف دياب ترشحه لانتخابات نقابة المحررين على لائحة عون «ممثلا كل الزملاء الإعلاميين والمحررين في لبنان عموما، وفي الشمال وعكار خصوصا».

عون: ليس في نظام النقابة وقانونها مقاعد مخصصة لمناطق (هيثم الموسوي)